



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المؤتمر

الدورة الثانية والأربعون

روما، 12-16 يوليو/تموز 2021

تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة الزراعة
(28 سبتمبر/أيلول - 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020)

موجز

تلقت الدورة السابعة والعشرون للجنة الزراعة عناية المجلس والمؤتمر إلى ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

المسائل التي تستدعي عناية المجلس

إنّ المجلس مدعو إلى إقرار النتائج والتوصيات المنبثقة عن لجنة الزراعة وتلفت عنايته بشكل خاص إلى:

- مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الفقرات 12 و13 و14؛
- الوقاية من الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العالية الأثر واستبقاها والاستجابة لها، الفقرة 18؛
- اقتراح إنشاء اللجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية التابعة للجنة الزراعة، الفقرات 19 و20 و22؛
- تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2016-2020 واقتراح وضع خطة عمل جديدة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2021-2025، الفقرتان 23 و24؛
- معلومات محدثة عن جائحة كوفيد-19 وأثرها على الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية، الفقرات 31 و32 و33؛
- تطبيق نهج النظم الغذائية للإسراع في تنفيذ خطة عام 2030، الفقرات 35 و36 و38؛
- المسوغ المنطقي لاستراتيجية جديدة لمنظمة الأغذية والزراعة لسلامة الأغذية، الفقرتان 41 و44؛
- التحول الزراعي وخطة العمل حول الغذاء في المناطق الحضرية، الفقرة 49؛
- مدونة السلوك الطوعية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، الفقرات 51 و52 و53؛
- خطة العمل الخاصة بالشباب في الريف، الفقرات 56 و57 و58 و59؛

- تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين من الحصول على الابتكار والمعلومات والخدمات الاستشارية اللازمة لاستدامة النظم الزراعية الغذائية، الفقرات 62 و63 و64؛
- اختصاصات المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية، الفقرة 66 (2) و(3)؛
- تنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية، الفقرات 68 و70 و71 و72 و73 و74؛
- نحو برنامج عالمي للزراعة المستدامة في الأراضي الجافة بالتعاون مع الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة، الفقرتان 79 و80؛
- تقرير الشراكة العالمية من أجل التربة، الفقرتان 84 و85؛
- تنفيذ توصيات الدورة السادسة والعشرين للجنة، الفقرات 92 و93 و94 و96؛
- برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة، الفقرة 100؛
- اقتراح تخصيص سنة دولية للمراعي والرعاة، الفقرة 102؛
- اقتراح تخصيص يوم دولي للصحة النباتية، الفقرة 106؛
- اقتراح تخصيص سنة دولية لنخيل التمور، الفقرة 111.

المسائل التي تستدعي عناية المؤتمر

إنّ المؤتمر مدعو إلى إقرار النتائج والتوصيات المنبثقة عن لجنة الزراعة وتلفت عنايته بشكل خاص إلى:

- الوقاية من الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العالية الأثر واستبقاؤها والاستجابة لها، الفقرة 18؛
- اقتراح إنشاء اللجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية التابعة للجنة الزراعة، الفقرة 19؛
- المسوغ المنطقي لاستراتيجية جديدة لمنظمة الأغذية والزراعة لسلامة الأغذية، الفقرة 41؛
- مدونة السلوك الطوعية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، الفقرة 52؛
- تقرير الشراكة العالمية من أجل التربة، الفقرة 85؛
- اقتراح تخصيص سنة دولية للمراعي والرعاة، الفقرة 105؛
- اقتراح تخصيص يوم دولي للصحة النباتية، الفقرة 109؛
- اقتراح تخصيص سنة دولية لنخيل التمور، الفقرة 115.

الإجراء المقترح اتخاذه من جانب المجلس والمؤتمر

إنّ المجلس والمؤتمر مدعوان إلى المصادقة على تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة الزراعة.

يمكن توجيه أن استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Ariella Glinni

أمينة لجنة الزراعة

الهاتف: +39 06570 51199

أولاً - المقدمة

1- عقدت لجنة الزراعة (اللجنة) دورتها السابعة والعشرين خلال الفترة الممتدة من 28 سبتمبر/أيلول إلى 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2020. وقد أكمل 112 عضوًا من أصل 129 من الأعضاء في اللجنة عملية التسجيل للمشاركة في هذه الدورة، بمن فيهم 9 وزراء. وشارك بصفة مراقبين أربعة من أعضاء المنظمة والكرسي الرسولي وفلسطين وأربع من وكالات الأمم المتحدة، واثنان من المنظمات الحكومية الدولية، و16 منظمة غير حكومية وثلاثة ممثلين من القطاع الخاص. وترد قائمة المشاركين وقائمة الوثائق على الرابط التالي <http://www.fao.org/coag/ar>

2- وقد جرى إبلاغ اللجنة بأنه عقب استقالة رئيس لجنة الزراعة، سعادة السفير Mohammad Hossein Emadi، سفير جمهورية إيران الإسلامية، في 7 سبتمبر/أيلول 2002، ووفقًا للفقرة 6 من المادة الأولى من اللائحة الداخلية للجنة الزراعة، تولت نائب الرئيس الأولى السيدة Jennifer Fellows (كندا)، ممثلة المجموعة الإقليمية لأمريكا الشمالية، مهام الرئيس لفترة انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجنة.

3- وانعقدت هذه الدورة بشكل افتراضي بصورة استثنائية في ظلّ تفشي جائحة كوفيد-19 في العالم والشواغل الصحية المتصلة بها، عقب مشاورات مع مكتب اللجنة.

4- ووافقت اللجنة، بصفة استثنائية، على عقد الدورة السابعة والعشرين بصورة افتراضية. كما اتفقت اللجنة على ما يلي:

(1) يشكّل الاجتماع الافتراضي المنعقد دورةً رسميةً عادية من دورات اللجنة بموجب الفقرة 3 من المادة 32 من اللائحة العامة للمنظمة، والمادة الثانية من اللائحة الداخلية للجنة.

(2) يتم تطبيق أحكام اللائحة الداخلية والممارسات العادية للجنة إلا في الحدود التي تكون فيها أية أحكام أو ممارسات غير متوافقة مع الظروف الافتراضية لانعقاد الاجتماع و/أو في حال تعذر الامتثال لها بسبب هذه الظروف الاستثنائية، فيتم في هذه الحالات تعليق الأحكام والممارسات بصفة استثنائية ووفقًا لهذه اللوائح.

(3) تطبق إجراءات خاصة أو أساليب عمل معدلة بحسب الاقتضاء من أجل سير عمل الدورة بكفاءة.

5- وقد ألقى السيد شو دونيو المدير العام للمنظمة، كلمة أمام اللجنة.

6- وأُحييت اللجنة علمًا بأنّ الاتحاد الأوروبي يشارك في هذه الدورة بموجب الفقرتين 8 و9 من المادة 2 من دستور المنظمة.

7- وعاونت لجنة الزراعة لجنة صياغة تتألف من كلّ من الاتحاد الروسي والأرجنتين وإسبانيا (الرئيس) وأستراليا وألمانيا واندونيسيا وبنغلاديش وزمبابوي والصين وكوبا والكويت والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

8- واعتمدت اللجنة جدول الأعمال والجدول الزمني للدورة.

9- ووافقت اللجنة على الإجراءات الخاصة الواردة في الملحق بالجدول الزمني المؤقت.

10- ويرد جدول الأعمال في المرفق بـ.

ثانياً - الأغذية والزراعة المستدامان

ألف - مساهمات قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة¹

11- أقرت اللجنة بأهمية قطاع الثروة الحيوانية ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما ارتباطه بالأمن الغذائي، والنظم الغذائية المستدامة، والتغذية، والأنماط الغذائية الصحية، وتحسين سبل العيش، واستئصال الفقر، وصحة الحيوان والرفق به، ونهج الصحة الواحدة، والموارد الطبيعية وتغير المناخ، إضافة إلى عمل المنظمة بهذا الصدد، وأشارت إلى أهمية توطيد التعاون والتنسيق مع جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة وسواها من أجهزة ومبادرات عالمية وإقليمية ذات الصلة.

12- وطلبت اللجنة من المنظمة تعزيز الدعم الذي تقدمه للأعضاء على المستوى الفني والسياساتي من خلال جمع البيانات والمعارف الملائمة وتطوير الأدوات لإرشاد البلدان في صياغة آليات مؤسسية لإعداد السياسات والاستثمارات الخاصة بالثروة الحيوانية وتطبيقها، بما يشمل زيادة الموارد، بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

13- وطلبت اللجنة من المنظمة تشجيع تبادل المعلومات ونشر الممارسات الجيدة والتعاون الفني وصولاً إلى الإنتاج الحيواني المستدام، بما في ذلك من خلال تعزيز النظم المتكاملة وزيادة الإنتاجية والتكيف والثروة الحيوانية القادرة على الصمود والقليلة الكربون، حسب المقتضى، بما يتماشى مع نظم إنتاج وسياقات مختلفة لحماية صحة الإنسان والحيوان وسلامة البيئة.

14- وطلبت اللجنة من المنظمة إصدار تقييم عالمي شامل مستند إلى العلم والأدلة لمساهمة الثروة الحيوانية في تحقيق الأمن الغذائي والنظم الغذائية المستدامة والتغذية والأنماط الغذائية الصحية وإعداد وثيقة فنية عن أفضل الممارسات استناداً إلى الأدلة العلمية السليمة، بما في ذلك النظر في التوصيات ذات الصلة على مستوى السياسات التي اعتمدها لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الثالثة والأربعين بهذا الشأن، باعتبارها الأساسي للنظر في إمكانية استئناف المفاوضات من جانب الأعضاء بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية لتعزيز إنتاجية صغار مربي الماشية.

باء - الوقاية من الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العالية الأثر واستباقها والاستجابة لها²

15- سلّمت اللجنة بالأهمية الحاسمة للوقاية من الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية وإدارتها بالنسبة إلى الأمن الغذائي. كما أقرت بالجهود التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في التصدي لهذه التحديات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، وخاصةً التقدم الذي أحرزته في الاستجابة الطارئة للجراد الصحراوي، وخطة العمل العالمية لمكافحة دودة الحشد الخريفية، فضلاً عن القضاء التدريجي على الأمراض الحيوانية العالية الأثر العابرة للحدود ضمن

¹ الوثيقتان COAG/2020/5 و COAG/2020/INF/5

² الوثيقة COAG/2020/6/Rev 1

الإطار العالمي للمكافحة التدريجية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

16- وأيدت اللجنة المجالات والإجراءات الرئيسية التي ينبغي للمنظمة أن تركز عليها للتخفيف من عبء الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية من خلال نظام الوقاية من الأزمات (إمبرس)، ولا سيما ما يلي: (1) تعزيز دورها الاستباقي في تدعيم التعاون العالمي والإقليمي المستدام وفي قيادة تنمية القدرات من أجل تحسين نظم الصحة الحيوانية والنباتية؛ (2) وتعزيز قدراتها وقدرات البلدان المضيفة على دعم البلدان الأعضاء والجهود الدولية في التصدي للعوامل المسببة لارتفاع تهديدات الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية؛ (3) ودعم عمل الإطار العالمي للمكافحة التدريجية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

17- وأحاطت اللجنة علمًا بأن الترسخ الفعال للطابع الإقليمي للعمل، بالتماشى مع الهيئات الدولية لوضع المعايير، لا سيما الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وبالانساق مع لوائح منظمة التجارة العالمية، يشكل أداة هامة للحفاظ على التجارة مع ضمان مكافحة الفعالة للآفات والأمراض. كما أكدت على ضرورة التصدي للمخاطر المرتبطة بالأمراض التي تنشأ من مستودعات الحياة البرية، بما في ذلك عن طريق إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

18- ورحبت اللجنة بمشروع القرار (الوارد في المرفق دال) لتعزيز تنفيذ البرنامج العالمي لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة، من أجل تحقيق الهدف المتمثل في عالم خالٍ من طاعون المجترات الصغيرة بحلول عام 2030، وطلبت تقديمه، مشفوعًا بالتعليقات التي تلقتها اللجنة، إلى المجلس في دورته الخامسة والستين بعد المائة، ثم إلى مؤتمر المنظمة في دورته الثانية والأربعين التي ستعقد في عام 2021 لاعتماده.

جيم - اقتراح إنشاء اللجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية التابعة للجنة الزراعة³

19- أنشأت اللجنة، عملاً بأحكام الفقرة 1 من المادة السابعة من لائحتها الداخلية، لجنة فرعية معنية بالثروة الحيوانية (اللجنة الفرعية) ودعت المجلس في دورته الخامسة والستين بعد المائة التي ستعقد خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 2020 والمؤتمر في دورته الثانية والأربعين التي ستعقد خلال سنة 2021 إلى إقرار إنشاء هذه اللجنة الفرعية باعتبارها منتدى حكومياً فرعياً تقضي ولايته بمناقشة قضايا الثروة الحيوانية وأولوياتها والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها وإسداء المشورة للجنة الزراعة ومن خلالها إلى مجلس المنظمة ومؤتمر المنظمة حول البرامج والأنشطة الفنية والمتعلقة بالسياسات واللازمة لتحقيق المساهمة الأمثل للثروة الحيوانية، بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتأمين سبل عيش مستدامة وإنجاز خطة عام 2030.

20- وعملاً بأحكام الفقرة 3 من المادة الثامنة من لائحتها الداخلية، اعتمدت اللجنة اختصاصات اللجنة الفرعية ولائحتها الداخلية، على النحو الوارد في المرفق هاء بهذا التقرير. وشددت اللجنة على أهمية التعاون مع المنظمات المتخصصة والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة القائمة حالياً. ودعت اللجنة جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية إلى رفع تقارير منتظمة عن عمله إلى اللجنة الفرعية في دوراتها.

- 21- وطلبت اللجنة كذلك من الأمانة إعداد مشروع برنامج عمل اللجنة الفرعية لكي تتعمق اللجنة في دراسته بمزيد من التفصيل.
- 22- وأوصت اللجنة بأن تعقد الدورة الأولى للجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، خلال الفصل الأول من سنة 2022 على أن تليها الدورة الثامنة والعشرين للجنة الزراعة. وسيكون بالإمكان إعادة النظر في ترتيبات التمويل هذه في دورات لاحقة للجنة الزراعة بغرض استكشاف خيارات أخرى للتمويل.

دال - تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2016-2020 واقتراح وضع خطة عمل جديدة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2021-2025⁴

- 23- رحّبت اللجنة بالتقرير المرحلي عن تنفيذ خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وطلبت تقديم تحديث منتظم بشأن التقدم المحرز في أهداف خطة العمل إلى لجنة البرنامج وسائر اللجان الفنية بما يشمل لجنة الزراعة على النحو الواجب، وأقرّت بعمل المنظمة للحد من عبء مقاومة مضادات الميكروبات في الأغذية والزراعة، ما يسهم في القضاء على الجوع والإنتاج الحيواني المستدام والأمن الغذائي.
- 24- ورحّبت اللجنة باقتراح خطة العمل الممتدة على خمس سنوات، وأعربت عن تقديرها للتحسينات التي أدخلت لتعزيز الإجراءات المستدامة، ودعت إلى إنشاء آلية للتمويل يمكن التنبؤ بها من خلال الحفاظ على التمويل الأساسي وزيادة الموارد من خارج الميزانية لدعم تنفيذ هذه الأنشطة، لا سيما في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، لتوفير المساعدة الفنية والدعم المالي من خلال المساهمات الطوعية، وتضمين مؤشرات النواتج بالاستناد إلى الأدلة العلمية المرتبطة بإطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة. وأحاطت اللجنة علماً بالحاجة إلى تنقيح خطة العمل استناداً إلى تعليقات الأعضاء والمناقشات الشاملة.
- 25- وشدّدت اللجنة على أهمية المسؤولية المشتركة التي تقع على عاتق المنظمة، في تعزيز استخدام مضادات الميكروبات بشكل حذر ومسؤول في قطاعي الأغذية والزراعة؛ وأعربت عن تقديرها لتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية في إطار التعاون الثلاثي؛ وشجّعت على توطيد التعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والدستور الغذائي، وسائر المنظمات المعنية بمقاومة مضادات الميكروبات وذلك في إطار نهج "صحة واحدة".
- 26- وشجّعت اللجنة المنظمة على مواصلة تعزيز دعمها للأعضاء على مستوى السياسات والمستوى الفني، من خلال بناء القدرات على الصعيد القطري وتطوير الأدوات وتنفيذها لمساعدة البلدان على مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات في الأغذية والزراعة، بما يشمل الرقابة والرصد. وكذلك شجّعت اللجنة المنظمة على استكشاف مكوّنات بديلة لاستبدال مضادات الميكروبات كمحفزات النمو.

27- وأخذت اللجنة علمًا بالمشورة التي تفيد بأن مبادرات الاتصالات والتوعية بمبادرات خطة العمل تشكّل إحدى مجالات التركيز المتواصل من جانب المنظمة. وأقرت اللجنة كذلك بضرورة تعزيز تبادل التجارب والمعارف بشأن أفضل الممارسات في تنفيذ خطة العمل.

هاء- معلومات محدثة عن جائحة كوفيد-19 وأثرها على الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية⁵

28- أثنى اللجنة على ما تقوم به المنظمة من عمل في سبيل إتاحة بيانات ومعلومات في الوقت المناسب وإجراء تحليل للسياسات وإصدار توصيات مستندة إلى الأدلة لمعالجة تأثيرات أزمة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية. وقد رحبت اللجنة بجهود التعاون لحماية الأرواح وسبل العيش والحفاظ على أداء سلاسل القيمة الغذائية وانفتاح الأسواق على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل تشجيع نهج الصحة الواحدة بغرض تعزيز سلامة الأغذية وتيسير الحوار الدولي بشأن السياسات والتعاون على المستويين الإقليمي والعالمي، خاصة مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية وسواهما من منظمات مختصة على غرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بغرض التوصل إلى استجابة منسقة للأمن الغذائي والتغذية والأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة، بما في ذلك في البلدان النامية.

29- وشددت اللجنة على ضرورة ضمان الحصول على الأغذية وأبرزت في هذا الصدد أهمية التجارة الدولية في ظلّ نظام تجاري منفتح وقائم على قواعد محددة وعلى العلم والأدلة ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي وعادل ومتعدد الأوجه، بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وشددت اللجنة كذلك على دور التجارة على المستويين الوطني والإقليمي وأهميتها للحصول على الأغذية.

30- وأقرت اللجنة بأنه ليست هناك من أدلة حاليًا على انتقال كوفيد-19 عن طريق الأغذية أو عبوات تعبئتها. وعليه، شجعت اللجنة المنظمة على العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية في الجهود الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي والغذائي والتجهيز والتوزيع، خاصة خلال الجائحة.

31- وأقرت اللجنة بأهمية أن تبقى خطة عام 2030 نصب عينيها والتزامها بوضع حدّ للجوع والفقر لا سيما معالجة الأسباب الكامنة من خلال بناء استدامة النظم الغذائية وقدرتها على الصمود وطلبت، تحقيقًا لذلك، من المنظمة تعزيز العمل مع الشركاء، بما في ذلك الفرق القطرية للأمم المتحدة والحكومات المضيفة لتوفير ما لديها من خبرات وبيانات وتحليل ودعم فني للبلدان من أجل تعزيز القدرات لتطبيق المشورة في مجال السياسات ولتوجيه الاستثمارات وتسريع وتيرتها بالاستناد إلى نظام متين للرصد والتقييم، لا سيما في نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية والابتكار لمساعدة البلدان على "إعادة البناء على نحو أفضل".

32- وأبدت اللجنة قلقها بشكل خاص إزاء أرواح الفئات الأقلّ قدرة على التعامل مع تأثيرات أزمة كوفيد-19 وسبل عيشها وحالتها التغذوية وطلبت من المنظمة تقييم التأثيرات المحددة على النساء والشباب والمسنين ومن يعانون من إعاقة وأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين ومن هم عرضة للنزاعات والأزمات الممتدة والتوصية باتخاذ التدابير الكفيلة بضمان عدم ترك أي بلد أو شخص خلف الركب.

33- وطلبت اللجنة من المنظمة تشجيع زيادة تبادل المعلومات بشأن التجارب القطرية في مجال احتواء جائحة كوفيد-19 ومختلف تأثيراتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى أهمية تحديد وتقييم مختلف التدابير المتخذة والعوامل المؤثرة على نجاحها.

واو - تطبيق نهج النظم الغذائية للإسراع في تنفيذ خطة عام 2030⁶

34- أقرت اللجنة بأهمية النظم الغذائية المستدامة في تحقيق خطة عام 2030 وشددت على ضرورة تنسيق عمل أصحاب المصلحة كافة من أجل اعتماد نهج خاص بالنظم الغذائية وسلطت الضوء على الطابع الملح في ظلّ جائحة كوفيد-19.

35- وطلبت اللجنة من المنظمة مواصلة تقديم الدعم للأعضاء من أجل تطوير نظم غذائية مستدامة حيثما تدعو الحاجة وبما يراعي كل سياق، من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز باتجاه تحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك من خلال آليات مثل برنامج النظم الغذائية المستدامة ضمن إطار السنوات العشر وطلبت أن تواصل المنظمة توفير الدعم الكامل للعملية التحضيرية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية في عام 2021. وشددت اللجنة على أهمية المنتجات المتفق عليها الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي للاستفادة منها في مناقشات مؤتمر القمة وعملية المتابعة، إضافة إلى مؤتمر قمة طوكيو عن التغذية من أجل النمو وأنتت على العمل الجاري للجنة الأمن الغذائي العالمي بهذا الصدد. وشجعت اللجنة المنظمة على مساعدة الأعضاء بناء على طلبها من أجل تقييم استدامة نظمها الغذائية في إطار خطة عام 2030.

36- وأشارت اللجنة بارتياح إلى الطابع الشامل للرؤية والاستراتيجية المحدثتين لعمل المنظمة في مجال التغذية وما تضمنتهما من تفاصيل عن الدور المحوري للأنماط الغذائية الصحية التي يمكن التوصل إليها من خلال نهج قائم على النظام الغذائي يقرّ بكون التغذية عنصراً أساسياً من عناصر النظم الغذائية المستدامة. وشجعت اللجنة على مواصلة جهود التشاور من أجل بلورة مسودة الاستراتيجية وخطة تنفيذها مع مراعاة مختلف التعليقات والتحديات العالمية الراهنة لمعالجة مسألة سوء التغذية خاصة لدى الفئات الأضعف بما في ذلك صغار المنتجين.

37- ودعت اللجنة المنظمة إلى دعم الأعضاء في عملية رسم السياسات بشأن التغذية وسلامة الأغذية وتنفيذها على المستويين الوطني والإقليمي وأشارت إلى الحاجة إلى إنشاء وحدات معنية بالتغذية في المكاتب القطرية للمنظمة، حسب الحاجة، وضمن نطاق الموارد المتاحة. وأشارت اللجنة إلى أهمية البيانات الكافية والمجدية عن الأنماط الغذائية والكلفة الميسورة للأغذية المغذية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملها لمعالجة مسألة سوء التغذية.

38- وشددت اللجنة على أهمية سلامة الأغذية بالنسبة إلى الأنماط الغذائية الصحية وطلبت إدراج تعريف الدستور الغذائي لسلامة الأغذية ضمن قائمة المصطلحات في الرؤية والاستراتيجية المحدثتين لعمل المنظمة في مجال التغذية.

39- وشددت اللجنة على الدور الأساسي للشعوب الأصلية باعتبارها حامية للتنوع البيولوجي وصاحبة المعرفة بشأن إدارة الموارد الطبيعية والابتكارات والنظم الغذائية، وضرورة أن يراعي العلماء وأصحاب المصلحة التداخل بين الثقافات لدى فهمهم للنظم الغذائية للشعوب الأصلية. ورحبت اللجنة بإطلاق المركز العالمي عن النظم الغذائية للشعوب الأصلية من أجل

⁶ الوثائق COAG/2020/10 و COAG/2020/23 و COAG/2020/INF/11

إتاحة حوار منظم يمكن من خلاله تبادل المعارف بين الشعوب الأصلية والعلماء بما يضمن حماية النظم الغذائية للشعوب الأصلية والحفاظ عليها في سياق مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية في عام 2021 وسواه من أطر عمل. وأقرت اللجنة بالثغرات والتحديات الماثلة أمام الشعوب الأصلية في مجال الأمن الغذائي والحصول على الخدمات الصحية والتعليم والتي تفاقمت بفعل جائحة كوفيد-19. وشددت اللجنة على أهمية التوصية الصادرة عن منتدى الأمم المتحدة الدائم عن قضايا الشعوب الأصلية من أجل إشراك الشعوب الأصلية بصورة مباشرة في الحوارات بشأن السياسات.

زاي - المسوغ المنطقي لاستراتيجية جديدة لمنظمة الأغذية والزراعة لسلامة الأغذية⁷

40- أقرت اللجنة بالصلة بين سلامة الأغذية والأمن الغذائي ودور سلامة الأغذية في الدعم الذي توفره منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) لإنشاء نظم زراعية وغذائية مستدامة وشاملة.

41- وشددت اللجنة على الحاجة إلى استراتيجية جديدة للمنظمة في مجال سلامة الأغذية للمساهمة في تنفيذ خطة عام 2030. وطلبت اللجنة من المنظمة وضع استراتيجية جديدة لسلامة الأغذية لتكون بمثابة صكّ دولي في مجال التوجيه والسياسات والدعوة يكون موجّهًا إلى صانعي القرارات ويمكن استخدامه من أجل تشجيع الاستثمارات وإدراج سلامة الأغذية على نحو متسق في عملية بلورة السياسات المتعلقة بالنظم الغذائية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية، واستراتيجيات التنمية الزراعية.

42- وشجعت اللجنة المنظمة على إدراج نهج في الاستراتيجية الجديدة من شأنه مساعدة البلدان على تنفيذ الصكوك القائمة لتعزيز نظم الرقابة الوطنية على الأغذية. وشددت اللجنة على الدور الهام الذي تضطلع به المنظمة والهيئات الأخرى ذات الصلة في دعم الدول الأعضاء من أجل تعزيز خدمات الرقابة على الأغذية وتطوير نظم سلامة الأغذية.

43- وأقرت اللجنة بأهمية العمل المشترك الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة الصحة العالمية في إطار برنامج المشورة العلمية، وأيدت الحاجة إلى مواصلة التمويل المستدام لبرنامج المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية وأمانة الدستور الغذائي.

44- وشددت اللجنة على أهمية قرار جمعية الصحة العالمية 73-5، وطلبت من المنظمة التعاون مع منظمة الصحة العالمية لضمان مواءمة استراتيجياتها المتعلقة بسلامة الأغذية، وتوفير الدعم المتبادل، باتباع نهج "صحة واحدة"، ومراعاة العواقب التي قد تترتب عن تأثير جائحة كوفيد-19 الراهنة على الصحة العامة والانكماش العالمي، على قدرة نظم سلامة الأغذية على الصمود.

45- وأقرت اللجنة بأنه لا يمكن لأي هيئة بمفردها التصدي لتحديات سلامة الأغذية، وشجعت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على اللجوء إلى الشراكات لإقامة تعاون متعدد القطاعات ومتعدد التخصصات لإيجاد حلّ للمشاكل.

46- وشجعت اللجنة المنظمة، تماشيًا مع مبادئ إصلاح الأمم المتحدة، على زيادة التعاون المشترك بين الوكالات من أجل دعم أعضاء المنظمة في تعزيز قدرات نظمها الوطنية للرقابة على الأغذية، بناءً على طلبهم

حاء - التحوّل الزراعي وخطة العمل حول الغذاء في المناطق الحضرية⁸

47- أقرّت اللجنة بأنه ينبغي لخطّة عمل منظمة الأغذية والزراعة حول الغذاء في المناطق الحضرية أن تركز بشكل أكبر على المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظرًا إلى دورها في تحفيز الديناميكيات الإقليمية الوظيفية في تعزيز التحوّل الزراعي المستدام، ومواصلة التصدي في الوقت نفسه للتحديات القائمة في المدن الأكبر حجمًا.

48- وأيدت اللجنة إدراج خطة العمل الموسّعة حول الغذاء في المناطق الحضرية في مبادرات المنظمة مثل مبادرة "العمل يدًا بيد"، ومبادرة "المدن الخضراء"، وجهودها في العملية التحضيرية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021. وطلبت اللجنة من المنظمة عرض خطة العمل حول الغذاء في المناطق الحضرية على لجنة البرنامج في أحد اجتماعاتها المقبلة، لمواصلة بلورة المفهوم وإدماجه في العمل الاستراتيجي الذي تضطلع به المنظمة لعرضه على المجلس.

49- وطلبت اللجنة من المنظمة بلورة تعريف المدن الصغيرة، وأخذ خصوصيات السياق في الحسبان، ودعم الحكومات لاعتماد خطة العمل حول الغذاء في المناطق الحضرية، وتعزيز الدعم للتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة في ما بين السلطات الوطنية والمحلية/الحضرية.

50- وشجّعت اللجنة المنظمة على مواصلة تعزيز التعاون في ما بين الوكالات، بما يشمل مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، وسائر هيئات الأمم المتحدة المعنية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والشراكات مع مختلف أصحاب المصلحة في دعم خطة العمل حول الغذاء في المناطق الحضرية.

طاء - مدونة السلوك الطوعية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية⁹

51- رحّبت اللجنة بمدونة السلوك الطوعية المقترحة للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية وأشارت إلى أهمية هذه المدونة والدور الذي يمكن أن تؤديه للمساهمة في الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية على المستوى العالمي وللتوصل إلى نظم غذائية مستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي طليعتها المقصد 3 من الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. وطلبت اللجنة من المنظمة اتباع نهج شامل لجميع أصحاب المصلحة على امتداد السلسلة الغذائية على نحو ما أبرزه تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي عن الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة (2014) وتوصيات لجنة الأمن الغذائية المتفق عليها على مستوى السياسات.

52- وأبدت اللجنة عددًا من التعليقات وكانت لها تساؤلات واقتراحات لتحسين الوثيقة، بما في ذلك ما يتعلق أيضًا بسلاسل الإمداد القصيرة والتجارة الدولية وطلبت من المنظمة إعداد وثيقة منقحة بالتشاور مع الأعضاء وتوجيه من مكتب لجنة الزراعة لعرضها على مجلس المنظمة في دورته المقبلة.

53- وطلبت اللجنة من المنظمة مواصلة تقديم الدعم الفني وعلى مستوى السياسات عندما تطلب البلدان ذلك لمؤازرة جهودها للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، بما في ذلك لقياسهما، مع مراعاة السياقات الوطنية والإقليمية.

⁸ الوثيقة COAG/2020/12

⁹ الوثيقة COAG/2020/13

54- وأخذت اللجنة علماً بإجراءات المتابعة المقترحة بالنسبة إلى المنظمة، بعد إقرار مدونة السلوك، ألا وهي: وضع مدونات لأفضل الممارسات وخطوط توجيهية فنية في ضوء الإطار العام الذي تتيحه مدونة السلوك؛ ومساندة الأعضاء من أجل تطبيق مدونة السلوك والخطوط التوجيهية المنبثقة عنها؛ ومراقبة عملية تنفيذ مدونة السلوك ورفع تقارير مرحلية عنها إلى لجنة الزراعة.

ياء - خطة العمل الخاصة بالشباب في الريف¹⁰

55- رحّبت اللجنة بالجهود التي بذلتها الأمانة من أجل إعداد خطة العمل الخاصة بالشباب في الريف التي تشجّع إعادة تنشيط المناطق الريفية لضمان مساهمة أجيال الحاضر والمستقبل في إنتاج الأغذية ومشاركة الشباب في التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

56- وأقرّت اللجنة خطة العمل الخاصة بالشباب في الريف على اعتبار أنها وثيقة حيّة يمكن تحديثها لتتماشى مع الأهداف الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة والقضايا الناشئة مثل جائحة كوفيد-19. وأوصت اللجنة بأن تقوم لجنة البرنامج باستعراض هذه النسخة من خطة العمل الخاصة بالشباب في الريف في اجتماعها المقبل وفي أيّ دورة أخرى بحسب الاقتضاء.

57- وأوصت اللجنة بأن تأخذ خطة العمل الخاصة بالشباب في الريف في الاعتبار تنوّع الشباب واحتياجاتهم وتطلّعاتهم. وينبغي لخطة العمل الخاصة بالشباب في الريف أن تراعي المساواة بين الجنسين، وأن تعالج احتياجات الفئات الضعيفة، وأن تسند الأولوية لمجالات مثل تمكين الشباب، وعمالة الشباب، وجميع أنواع التعليم والتدريب المهني، وتطوير تعاونيات الشباب في المناطق الريفية، وبناء القدرات، والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات، والحماية الاجتماعية، وخطط التحفيز وآليات التمويل وتشارك المخاطر، وتعزيز ريادة الأعمال التجارية الزراعية، والنفوذ إلى الأسواق، والخدمات وتوفير خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض في المناطق الريفية، وضمان وجود آليات لحماية جمع البيانات الحاسمة الأهمية. وينبغي لخطة العمل الخاصة بالشباب في الريف أن تعزز الاستراتيجيات لتمكين الشباب في المناطق الريفية من الحصول على العمل اللائق، وينبغي لها أن تشمل جميع نهج الزراعة المستدامة أو نظمها. وينبغي لخطة العمل الخاصة بالشباب في الريف أن تقترح حلولاً بديلة للهجرة كي لا يضطر الشباب إلى مغادرة مواطنهم الأصلية.

58- وأثنت اللجنة على العدد الكبير من المشاورات التي أجراها أصحاب المصلحة، بما يشمل مع سائر وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقرها في روما، وأوصت بتعزيز التعاون خلال مرحلة تنفيذ خطة العمل مع المنظمات المعنية والمبادرات ذات الصلة مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية ومبادرة مجموعة العشرين بشأن عمالة الشباب في الريف.

59- وطلبت اللجنة من المنظمة تعزيز ترتيباتها على مستويات التنظيم والميزانية والتعاون بما يشمل إنشاء "مكتب للشباب" بما يضمن قدرة المنظمة على تنفيذ خطة العمل الخاصة بالشباب في الريف ودمج العناصر المراعية للشباب في برامجها ومبادراتها. وينبغي تحقيق ذلك من خلال موارد من خارج الميزانية وفرص تمويل أخرى.

كاف - تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين من الحصول على الابتكار والمعلومات والخدمات الاستشارية اللازمة لاستدامة النظم الزراعية الغذائية¹¹

60- شددت اللجنة على أهمية تمكين حصول أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين على الابتكارات والمعلومات والخدمات الاستشارية اللازمة وتعزيز مشاركتهم فيها، لا سيما في المناطق النائية، لإطلاق العنان لكامل الإمكانيات الابتكارية، من أجل تحقيق استدامة الزراعة، والنظم الغذائية والتغذية، وانتشال ملايين البشر من براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية.

61- وسلّمت اللجنة بالتحديات الرئيسية المتصلة بالأبعاد الأربعة للأمن الغذائي وأيضاً توفر الابتكار والمعلومات والخدمات الاستشارية ذات الصلة وسهولة الحصول عليها وتيسر كلفتها؛ وبالفجوة بين مقدمي الخدمات ومستخدميها؛ وبالروابط المجرأة والمقطوعة بين البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والمزارعين؛ وبغياب الآليات المؤسسية الكفيلة بجمع شمل تلك الأبعاد. كما سلّطت الضوء على الدور الحيوي الذي أدته خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية في توفير الدعم للمزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء والشباب منهم، والفئات الضعيفة الأخرى.

62- وطلبت اللجنة إلى المنظمة أن تعزز توجيهها الاستراتيجي وكفاءتها المعرفية فضلاً عن دعمها الفني للأعضاء على صعيد تعزيز الإصلاحات المؤسسية وإعادة توجيه الخدمات وتنمية القدرات الفنية والوظيفية للمنظمات في إطار خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية.

63- وطلبت اللجنة إلى المنظمة تعزيز دعمها الفني من أجل إنتاج أدلة كفيلة بتنوير القرارات بشأن السياسات والاستثمارات، بهدف زيادة الاستثمار في الخدمات الاستشارية وتعزيز ارتباطها بمنظمات المنتجين والتعاونيات التي تتعامل معها وغيرها من الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص. وطلبت اللجنة أيضاً إلى المنظمة أن تعزز قدرتها في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية وأن تطور أدوات وخطوطاً توجيهية وتوصيات في مجال السياسات من أجل الإصلاحات المؤسسية، حسب الاقتضاء.

64- وطلبت اللجنة إلى المنظمة وضع برامج لدعم الأعضاء في تحسين الابتكار والمعلومات والخدمات الاستشارية المدفوعة بواسطة الطلب، وذلك من خلال تشجيع مشاركة الجهات الفاعلة المتعددة والمزارعين، بما في ذلك تبادل المعارف في ما بين المزارعين، والاستحداث المشترك للمعارف وتقاسم الممارسات الجيدة من خلال المنصات متعددة أصحاب المصلحة التي تعنى بالابتكار. ولاحظت اللجنة أهمية معارف السكان الأصليين وأصنافهم الزراعية وابتكاراتهم المحلية. كما طلبت إلى المنظمة أن تعمل على سدّ الفجوة بين توليد المعلومات واستخدامها من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين فضلاً عن غيرهم من الفئات الضعيفة، من خلال تعزيز الروابط بين البحوث والإرشاد الزراعي والمزارعين.

لام - اختصاصات المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية¹²

- 65- أبدت اللجنة دعمها للمنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية وأطلعت على الوثيقة COAG/2020/22 عن اختصاصات المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية.
- 66- وطلبت اللجنة من المنظمة القيام بما يلي:
- (1) الحرص على أن تفضي هذه المبادرة إلى خلق أوجه تآزر بين المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة وعلى توطيد التنسيق بينهم من دون إحداث ازدواجية في أنشطتهم، كل بموجب ولايته؛
 - (2) وتضمن الاختصاصات آليات لرفع التقارير تعرض من خلالها الخطوط التوجيهية الطوعية من المنصة بشأن القضايا المتعلقة بالأغذية والزراعة الرقمية على الأعضاء في المنظمة لدراستها من خلال العمليات الخاصة بالأجهزة الرئاسية للمنظمة؛
 - (3) وإعداد خطة متينة للتمويل قائمة على المساهمات الطوعية؛
 - (4) ومواصلة العمل على بلورة وتنقيح اختصاصات المنصة لاستعراضها بشكل معمق من جانب كل من لجنة الزراعة ومجلس الأمن

ثالثاً - المناخ والموارد الطبيعية (التنوع البيولوجي والأراضي والمياه)

ألف - تنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية¹³

- 67- بحثت اللجنة في الوثيقة بعنوان استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية ورُحِّبَ بالتقدم المحرز في تنفيذها.
- 68- واستعرضت اللجنة مشروع خطة العمل للفترة 2021-2023 من أجل تنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية، وأبدت تعليقات مفصلة وقدمت الإسهامات بهذا الصدد، وطلبت من الأمانة إبرازها في النسخة التالية من مشروع خطة العمل لكي ينظر فيها المجلس.
- 69- وأقرت اللجنة بأن الأعضاء قدموا مزيداً من التعليقات الخطية إلى أمانة لجنة الزراعة لكي تُجلبها إلى مكتب تغير المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة، كإسهامات في عملية إعداد خطة العمل. وأشارت إلى أن العديد من الأنشطة الرئيسية المقترحة لفترة السنتين المقبلة (2022-2023) لا تزال مؤقتة بانتظار وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2022-2023 وتوافر الموارد من خارج الميزانية.

¹² الوثيقة COAG/2020/22

¹³ الوثيقة COAG/2020/16

70- وأوصت اللجنة بإجراء مشاورة مفتوحة وشفافة بقيادة الأعضاء لوضع الصيغة النهائية لمشروع خطة العمل، والنظر في تعليقات جميع اللجان الفنية وإسهاماتها، والبحث في إمكانية إدماج مجموعة جهات الاتصال الوطنية المعنية بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة التابعة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في مثل هذه العملية.

71- وأبرزت اللجنة ضرورة أن تهدف خطة العمل إلى دمج التنوع البيولوجي في جميع القطاعات الزراعية باعتبارها استراتيجية لتحقيق النظم الغذائية والتغذية المستدامة، وطلبت من هذا المنطلق أن تبرز الإجراءات والنتائج الرئيسية علاقة واضحة بالأغذية والزراعة. وأقرت اللجنة بأهمية تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة التي لها تأثير إيجابي فعال على التنوع البيولوجي.

72- وأحاطت اللجنة علمًا بالدور الهام للاستراتيجية وخطة عملها في توجيه وتيسير الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى البلدان في سعيها إلى التوصل إلى اتفاق وبلورة استجابة على مستوى السياسات إزاء تقرير حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم، وفي تنفيذ نتائج العمليات الحكومية الدولية المتصلة بالتنوع البيولوجي، بما يشمل خطة العمل العالمية لكل من هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وطلبت اللجنة من المنظمة مواصلة توفير الدعم للأعضاء على مستوى السياسات وعلى المستوى الفني، لا سيما البلدان النامية والبلدان العامرة بالتنوع البيولوجي.

73- وأحاطت اللجنة علمًا بالعمليات الجارية في المحافل الأخرى، بما يشمل عملية وضع إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بإشراف اتفاقية التنوع البيولوجي ولجنة الأمن الغذائي العالمي، وطلبت من المنظمة النظر في نتائج هذه العمليات عند تنفيذ الاستراتيجية وخطة عملها، مع عرض أي تنقيحات على الأعضاء لكي يوافقوا عليها. وشددت على أهمية ضمان التكامل التام بين عمل المنظمة في مجال تعميم التنوع البيولوجي، والعمليات الجارية في المحافل الأخرى، بهدف زيادة أوجه التآزر وتجنب الازدواجية في العمل بما يشمل رفع التقارير.

74- وطلبت اللجنة من المنظمة تعزيز تنفيذ الاستراتيجية وخطة عملها بالتعاون مع جميع الشركاء المعنيين، بما يشمل على وجه التحديد اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، من خلال اتباع نهج "صحة واحدة" الذي يرمي إلى التصدي بصورة شاملة للتهديدات التي تطرحها الأمراض على محور التفاعل بين الحيوان والإنسان والبيئة. وشددت اللجنة أيضًا على أهمية التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بما يشمل مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وطلبت من المنظمة مواصلة توطيد هذا التعاون عند تنفيذ الاستراتيجية وخطة عملها.

باء - نحو برنامج عالمي للزراعة المستدامة في الأراضي الجافة بالتعاون مع الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة في ظلّ تغير المناخ¹⁴

- 75- أقرّت اللجنة بالأهمية الحاسمة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتحسين سبل العيش.
- 76- وأيدت اللجنة نهج النظم القائمة على الأدلة التي تتولى البلدان قيادتها وتعود ملكيتها لها بما يشمل التعاون الدولي، من أجل ضمان الزراعة المستدامة والتنمية الريفية المستدامة للأراضي الجافة والتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 77- وأخذت اللجنة علمًا بالعمل الهام الذي اضطلع به الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة من أجل التوعية بقضايا ندرة المياه في الزراعة وأهميتها للاستفادة إلى جانب مبادرة العمل يداً بيد من عمل البرنامج الخاص بالزراعة المستدامة في الأراضي الجافة.
- 78- وأقرّت اللجنة بأنّ البرنامج العالمي سوف يساند مبادرات الأعضاء من أجل تشجيع قيام بيئة تمكينية من خلال تطوير التكنولوجيات المناسبة وسياسات التربية والاستراتيجيات الإقليمية لضمان اعتماد محاصيل وثروة حيوانية وتربية مستدامة والترويج لها والإدارة المتكاملة والمستدامة للتربة والإدارة المتكاملة للموارد الحرجية والمائية في الأراضي الجافة في ظلّ تغير المناخ واقترحت على المنظمة إدراج البلدان المتوسطة الدخل ضمن البرنامج العالمي.
- 79- وأقرّت اللجنة "البرنامج العالمي بشأن الزراعة المستدامة في الأراضي الجافة" وأقرّت بمساهمته في إحراز تقدم على صعيد خطة عام 2030 ودعت المنظمة إلى إدراجه ضمن عملها واقترحت إخضاعه للرصد والتقييم، بما في ذلك ضمن إطار رصد أهداف التنمية المستدامة، بموجب شراكة مع البلدان التي لديها الخبرة الفنية في مجال الإدارة المستدامة للنظم الزراعية في الأراضي الجافة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- 80- وأوصت اللجنة المنظمة برصد تنفيذ البرنامج العالمي واعتماد منصات للرقمنة ونهج تشاركية لمساندة عملية رفع التقارير الدورية.
- 81- وأوصت اللجنة الأعضاء بتوثيق أواصر تعاونهم من أجل تنفيذ البرنامج العالمي وحثّهم على دعمه من خلال سياسات وتكنولوجيات وابتكارات واستثمارات موجهة نحو أهداف محدّدة.

جيم - تقرير الشراكة العالمية من أجل التربة¹⁵

- 82- رحّبت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته الشراكة العالمية من أجل التربة في مكافحة تدهور التربة وتعزيز الإدارة المستدامة للتربة منذ إنشائها.
- 83- ودعت اللجنة الأعضاء إلى مواصلة اتباع هذا النهج الاستباقي نحو الإدارة المستدامة للتربة وإلى أن يكونوا شركاء فاعلين في الشراكة العالمية من أجل التربة.

¹⁴ الوثائق COAG/2020/INF/17 و COAG/2020/INF/15 و COAG/2020/INF/16

¹⁵ الوثيقة COAG/2020/18

- 84- وأقرت اللجنة بنتائج تقييم الشراكة العالمية من أجل التربة، وطلبت من الأمانة إجراء تحليل مفصّل عن التبعات المالية والقانونية، بما في ذلك عن المسائل المتعلقة بإشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية، وعملية صنع القرار، ودور الشراكات الإقليمية من أجل التربة وجهات الاتصال في حال إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكة العالمية من أجل التربة باعتبارها جهازاً دستورياً تابعاً للمنظمة. وطلبت اللجنة تقديم نتائج هذا التقييم إلى الدورة الثامنة والعشرين للجنة الزراعة.
- 85- وصادقت اللجنة على "القرار من أجل التبادل الدولي لعينات التربة لأغراض البحث في إطار الشبكة العالمية للتربة" على النحو الوارد ضمن المرفق واو. وأشارت اللجنة إلى أنّ اعتماد هذا القرار ليس إلزامياً، وأنه يمكن للبلدان أن تلجأ إليه إذا ما رأت ضرورة لذلك.

رابعاً - المسائل الأخرى

ألف - برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجالي الأغذية والزراعة ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة¹⁶

86- لاحظت اللجنة مع التقدير الإنجازات التي حققتها المنظمة في دعم قطاع الأغذية والزراعة والارتقاء به خلال فترة السنتين 2018-2019، وأقرت بالتطورات والاتجاهات المشار إليها والتي من المرجح أن تؤثر في عمل المنظمة مستقبلاً في قطاع الأغذية والزراعة.

87- وأخذت اللجنة علماً بالتطورات والاتجاهات العالمية التي حددتها المنظمة في سياق عملية الاستشراف الاستراتيجي التي نفذتها. وقد بيّنت نتائج تلك العملية عن وجود محركات مترابطة، قديمة ومستجدة على حد سواء وما يتصل بها من اتجاهات، بما يشمل تفشي الأوبئة والجائحات مثل كوفيد-19. وقد أخذت اللجنة علماً بأن المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة في قطاع الأغذية والزراعة خلال الفترة 2020-2021 وما بعدها ستنبثق عن الاتجاهات والتحديات التي جرى تحديدها، مع المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة علماً أن ذلك يكتسي أهمية مركزية بالنسبة إلى المنظمة في ما خص تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

88- ورحبت اللجنة بالأولويات الرئيسية التي جرى تحديدها بشأن عمل المنظمة في مجال الأغذية والزراعة، وأقرت هذه الأولويات. وشجعت اللجنة المنظمة على مواصلة التركيز بقوة على استئصال الجوع وسوء التغذية وعلى النظم الغذائية والتغذية، مع تعزيز المجالات التالية: الزراعة الرقمية، وتنمية القدرات على المستوى القطري في ما خص البيانات والمعلومات وتتبع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من أجل اتخاذ قرارات أفضل وخفض الفاقد والمهدر من الأغذية، ومعالجة القضايا المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي في ما يتصل بالأغذية والزراعة، واستراتيجية للابتكار مع إشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

89- ودعت اللجنة المنظمة إلى تعزيز دورها الهام في مجال وضع المعايير والمواصفات، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه المنظمة للبرامج القائمة على العلم المتصلة بالدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وزيادة التركيز على نهج "صحة واحدة" ومقاومة مضادات الميكروبات وسلامة الأغذية والتصدي للآفات والأمراض العابرة للحدود.

90- وشجعت اللجنة المنظمة على الاستثمار في جميع النهج المبتكرة لأجل الزراعة والنظم الغذائية المستدامة ومناصرة تلك النهج، مع الحرص على ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وحضت اللجنة المنظمة على زيادة قدراتها الفنية في مجالات العمل ذات الأولوية التي جرى تسليط الضوء عليها. وأبدت اللجنة دعمها للمنظمة لكي تؤدي دوراً فاعلاً في إطار مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021، وأحاطت علماً بأهمية النتائج المقبلة لمؤتمر القمة في ما خص تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وعمل المنظمة. كما ناشدت اللجنة المنظمة لاستعراض الطرق التي تنتهجها في عقد شراكاتها، من أجل توطيد أواصر التعاون مع الوكالات الأخرى حول أولوياتها العليا.

باء - تنفيذ توصيات الدورة السادسة والعشرين للجنة¹⁷

- 91- أخذت اللجنة علماً بالوثيقة COAG/2020/3 وأشادت بما قامت به المنظمة لتطبيق التوصيات.
- 92- وإذ أقرت بأهمية رفع تقارير منتظمة عن توصيات لجنة الزراعة، طلبت اللجنة من المنظمة مواصلة رفع التقارير، بما في ذلك بشأن خطة عام 2030 والتقدم المحرز على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والابتكار وخطة العمل الخاصة بالشباب في الريف والزراعة الأسرية ودودة الحشد الخريفية والجراد الصحراوي وطاعون المجترات الصغيرة والزراعة الإيكولوجية وسوى ذلك من نهج مبتكرة ومقاومة مضادات الميكروبات والإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة ونظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية.
- 93- وإذ أقرت بأهمية الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، طلبت اللجنة رفع تقارير منتظمة عن إجراءات المتابعة بشأن مدونة السلوك الطوعية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية وناشدت الأعضاء في اللجنة من أجل دعم تنفيذ مدونة السلوك والمبادرات المتصلة بها، فور اعتماد المدونة.
- 94- ونظراً إلى الدور الهام الذي تضطلع به المنظمة وعملها من أجل دعم النظم الغذائية المستدامة، واللذين تم تسليط الضوء على أهميتهما خلال أزمة كوفيد-19، وبالنظر إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة المقبل بشأن النظم الغذائية في عام 2021، طلبت اللجنة رفع تقارير منتظمة عن المبادرات والإجراءات ذات الصلة.
- 95- وشددت اللجنة على أهمية أن تستند المعايير المستخدمة لبلورة المؤشرات والأدوات المستخدمة في التقييم والاستنتاجات والروابط المعروضة في الدراسات والتقارير إلى أدلة علمية سليمة.
- 96- وطلبت اللجنة من المنظمة، عند اقتراح تخصيص سنوات أو أيام دولية أن يترافق ذلك مع تقييم شامل للاقتراح المعروض وفقاً للمعايير التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته الثامنة والثلاثين بالنسبة إلى الإعلان عن السنوات الدولية.

جيم - برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة¹⁸

- 97- أخذت اللجنة علمًا بالتقرير عن برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2018-2021 والبرنامج المقترح للفترة 2020-2023 ورحّبت بما تبذله اللجنة من جهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 98- ورحّبت اللجنة بالتعاون والتنسيق مع اللجان الفنية الأخرى ودعت المكتب إلى البحث في إمكانية توثيق أواصر التعاون خلال الفترة الفاصلة بين الدورات.
- 99- وشجعت اللجنة الأمانة على مواصلة تحليل الاتجاهات العالمية والقضايا المستجدة التي تعاني منها الزراعة، بما في ذلك التهديدات المستجدة على غرار الجراد الصحراوي وجائحة كوفيد-19.
- 100- وطلبت اللجنة من الأمانة مراقبة أثر جائحة كوفيد-19، بما في ذلك على التغذية وفي سياق نهج "صحة واحدة"، ورحّبت ببرنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.
- 101- وشددت اللجنة على أهمية اضطلاع المزارعين والمجتمع المدني والقطاع الخاص بدور المراقبين في سياق عمل اللجنة.

دال - عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال المراعي والرعي واقتراح تخصيص سنة دولية للمراعي والرعاة¹⁹

- 102- أقرت اللجنة بأهمية دور المراعي والرعي للمساهمة في الاقتصادات الوطنية ودعم سبل العيش والأمن الغذائي لملايين الأشخاص، إضافة إلى توفير خدمات النظام الإيكولوجي، خاصة في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة وفي المناطق الجبلية. وأقرت اللجنة كذلك بقدرة المراعي والرعي على تقديم مساهمة ملحوظة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة من خلال الحد من الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) والجوع (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، إضافة إلى صون التنوع البيولوجي الأرضي (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة) والفرص التي تتيحها بالنسبة إلى ازدهار المناطق الريفية.
- 103- وأقرت اللجنة بالتحديات العديدة التي يواجهها الرعاة والمراعي على غرار تدهور الأراضي وتأثيرات تغير المناخ وطلبت من المنظمة تعميم عملها في مجال المراعي والرعي حرصًا على مراعاتها بصورة منهجية في برامجها الفنية والمتعلقة بالسياسات.
- 104- وأثنت اللجنة على الدعم الواسع الذي أبداه الأعضاء والمنظمات الدولية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية لاقتراح حكومة منغوليا بأن تخصص منظومة الأمم المتحدة سنة دولية للمراعي والرعاة في عام 2026.

¹⁸ الوثيقة COAG/2020/4

¹⁹ الوثيقة COAG/2020/19

105- وصادقت اللجنة على الاقتراح وعلى مشروع قرار المؤتمر كما يرد ضمن المرفق زاي وأوصت بعرضه على المجلس في دورته الخامسة والستين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2020 لدراسته وعلى مؤتمر المنظمة في دورته الثانية والأربعين في عام 2021 لاعتماده.

هاء - اقتراح تخصيص يوم دولي للصحة النباتية²⁰

106- استعرضت اللجنة الاقتراح الذي تقدمت به حكومة زامبيا من أجل الاحتفال في منظومة الأمم المتحدة باليوم الدولي للصحة النباتية في 12 مايو/أيار باعتباره إرثاً أساسياً للسنة الدولية للصحة النباتية لعام 2020.

107- وأقرت اللجنة بأهمية الصحة النباتية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما الأمن الغذائي والنمو المستدام وحماية البيئة واستئصال الفقر والإجراءات المناخية، إضافة إلى دور منظمة الأغذية والزراعة والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بهذا الصدد.

108- وأبرزت اللجنة كون اليوم الدولي للصحة النباتية سيكفل استمرارية الجهود المبذولة على مدار السنة الدولية للصحة النباتية في عام 2020 لتوعية العموم وصانعي السياسات بالدور الأساسي الذي تضطلع به الصحة النباتية من أجل التصدي للجوع والفقر والتهديدات المحدقة بالبيئة والتنمية الاقتصادية وسلامة الصحة النباتية في التجارة الدولية.

109- وصادقت اللجنة على مشروع قرار المؤتمر، على النحو الوارد في المرفق هاء، وأوصت بعرض هذا الاقتراح على الدورة الخامسة والستين بعد المائة لمجلس المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2020 للموافقة عليه وعلى الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر المنظمة في يوليو/تموز 2021 لاعتماده.

110- وشددت اللجنة على أنه سيتم تحديد الموارد من خارج الميزانية لتغطية تكاليف إحياء اليوم الدولي ومشاركة كل من المنظمة والاتفاقية الدولية فيه.

واو - اقتراح تخصيص سنة دولية لنخيل التمور²¹

111- أقرت اللجنة بالدور الحاسم الذي يضطلع به نخيل التمور بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية في العالم وسبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، إضافة إلى أهميته المثبتة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ومساهمته في القضاء على الفقر والحفاظ على صحة الإنسان، والتكيف مع تغير المناخ وتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة وفي عمل منظمة الأغذية والزراعة.

112- وأقرت اللجنة بأن العوائق أمام الإنتاج وتحسين الموارد الوراثية وإدارة الآفات والأمراض والمناولة ما بعد الحصاد والتجهيز والتسويق والتجارة، تحدّ جميعاً من القدرة التنافسية لقطاع نخيل التمور في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

²⁰ الوثيقة COAG/2020/20

²¹ الوثيقة COAG/2020/21

- 113- وأقرت اللجنة بالأدوار الرئيسية التي تضطلع بها الحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية والقطاع الخاص في مواصلة تطوير القطاع، وأقرت بالحاجة الملحة إلى التوعية بالمنافع الاقتصادية للتمور المنتجة على نحو مستدام. وأعربت اللجنة عن تقديرها للمبادرات الوطنية العدة المتخذة على الصعيد الوطني للترويج لنخيل التمور في المناطق الهشة والبحث في التحديات والفرص بالنسبة إلى الإنتاج المستدام، وتعزيز الأطر القانونية ذات الصلة.
- 114- وأقرت اللجنة بأنه من شأن تخصيص المجتمع الدولي لسنة دولية لنخيل التمور أن يساهم إلى حد كبير في التوعية بمدى ملاءمة الزراعة المستدامة لنخيل التمور في ظل ظروف مناخية غير مواتية، وبالمنافع التغذوية والصحية لاستهلاك التمور، وفي الوقت نفسه في توجيه عناية السياسات إلى تحسين كفاءة سلاسل القيمة.
- 115- وصادقت اللجنة على مشروع قرار المؤتمر، على النحو الوارد في المرفق طاء، وأوصت بتقديم الاقتراح لإعلان سنة 2027 سنة دولية لنخيل التمور، وعرض هذا الاقتراح على مجلس المنظمة في دورته الخامسة والستين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2020 للموافقة عليه وعلى مؤتمر المنظمة في دورته الثانية والأربعين في يوليو/تموز 2021 لاعتماده.
- 116- وشددت اللجنة على أنه سيجري تحديد موارد من خارج الميزانية لتغطية تكاليف إحياء السنة الدولية ومشاركة منظمة الأغذية والزراعة فيها.

زاي - موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة

- 117- أبلغت اللجنة أنّ دورتها الثامنة والعشرين ستعقد في روما. وسوف يعلن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عن موعد انعقاد هذه الدورة في وقت لاحق.

حاء - انتخاب أعضاء مكتب الدورة الثامنة والعشرين للجنة

- 118- انتخبت اللجنة بالتزكية:
- (1) السيد Bommakanti Rajender، وزير الزراعة، البعثة الدائمة لجمهورية الهند لدى المنظمة، رئيسًا للجنة؛
- (2) البلدان الستة التالية كأعضاء في مكتب اللجنة: أستراليا (جنوب غرب المحيط الهادئ)؛ والأرجنتين (مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)؛ وكينيا (أفريقيا)؛ ورومانيا (المجموعة الإقليمية للبلدان الأوروبية)؛ والسودان (الشرق الأدنى)؛ والولايات المتحدة الأمريكية (أمريكا الشمالية)

طاء - أية مسائل أخرى

- 119- لم تكن هناك مسائل أخرى للمناقشة.

المرفق ألف - الأعضاء في لجنة الزراعة

إثيوبيا	الاتحاد الروسي	الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو)
أرمينيا	الأرجنتين	أذربيجان
أستراليا	إسبانيا	إريتريا
أفغانستان	إسرائيل	إستونيا
ألمانيا	العراق	إكوادور
أنغولا	إندونيسيا	الإمارات العربية المتحدة
أوكرانيا	أوغندا	أوروغواي
إيطاليا	آيسلندا	آيرلندا
البرازيل	باكستان	باراغواي
بلغاريا	بلجيكا	البرتغال
بنن	بنما	بنغلاديش
بولندا	بوروندي	بوركينافاسو
تايلند	بيرو	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
تشيكيا	تشاد	تركيا
الجزائر	تونس	توغو
الجمهورية الدومينيكية	جمهورية أفريقيا الوسطى	جزر سليمان
جمهورية كوريا	جمهورية تنزانيا المتحدة	جمهورية إيران الإسلامية
جنوب أفريقيا	جمهورية مصر العربية	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
رومانيا	الدانمرك	جيبوتي
ساموا	زيمبابوي	زامبيا
سلطنة عمان	سري لانكا	سان مارينو
سلوفينيا	سلوفاكيا	السلفادور
السويد	السودان	السنغال
شيلي	سيراليون	سويسرا
غابون	الصين	صربيا
غينيا	غواتيمالا	غانا
الفلبين	فرنسا	غينيا الاستوائية
فييت نام	فنلندا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
كابو فيردي	قطر	قبرص
كندا	كرواتيا	الكاميرون
كوستاريكا	كوت ديفوار	كوبا
الكويت	الكونغو	كولومبيا
لبنان	لاتفيا	كينيا
ليتوانيا	ليبيريا	ليبيا
ماليزيا	مالي	ليسوتو
مقدونيا الشمالية	المغرب	مدغشقر
المملكة العربية السعودية	المملكة الأردنية الهاشمية	المكسيك
موزامبيق	منغوليا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
		وآيرلندا الشمالية
النمسا	النرويج	ميانمار
نيكاراغوا	نيجيريا	النيجر
الهند	هايتي	نيوزيلندا
الولايات المتحدة الأمريكية	هولندا	هنغاريا
اليونان	اليمن	اليابان

المرفق باء - جدول الأعمال

1- المسائل الإجرائية

1-1 افتتاح الدورة

2-1 اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

3-1 تعيين لجنة الصياغة

2- الأغذية والزراعة المستدامتان

1-2 مساهمات قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

2-2 الوقاية من الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العالية الأثر واستبقاها والاستجابة لها

3-2 اقتراح إنشاء لجنة فرعية معنية بالثروة الحيوانية تابعة للجنة الزراعة

4-2 تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2016-2020 واقتراح وضع خطة عمل جديدة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2021-2025

5-2 معلومات محدثة عن جائحة كوفيد-19 وأثرها على الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية

6-2 تطبيق نهج النظم الغذائية للإسراع في تنفيذ خطة عام 2030

7-2 المسوغ المنطقي لاستراتيجية جديدة لمنظمة الأغذية والزراعة لسلامة الأغذية

8-2 التحول الزراعي وخطة العمل حول الغذاء في المناطق الحضرية

9-2 مدونة السلوك الطوعية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية

10-2 خطة العمل الخاصة بالشباب في الريف

11-2 تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين من الحصول على الابتكار والمعلومات والخدمات الاستشارية اللازمة لاستدامة النظم الزراعية الغذائية

12-2 اختصاصات المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية

3- المناخ والموارد الطبيعية (التنوع البيولوجي والأراضي والمياه)

1-3 تنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية

2-3 نحو برنامج عالمي للزراعة المستدامة في الأراضي الجافة بالتعاون مع الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة في ظلّ تغير المناخ

3-3 تقرير الشراكة العالمية من أجل التربة

4- المسائل الأخرى

- 1-4 برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجالي الأغذية والزراعة ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة
- 2-4 تنفيذ توصيات الدورة السادسة والعشرين للجنة
- 3-4 برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة
- 4-4 عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال المراعي والرعي واقتراح تخصيص سنة دولية للمراعي والرعاة
- 5-4 اقتراح تخصيص يوم دولي للصحة النباتية
- 6-4 اقتراح تخصيص سنة دولية لنخيل التمور
- 7-4 موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة
- 8-4 انتخاب أعضاء مكتب الدورة الثامنة والعشرين للجنة
- 9-4 أية مسائل أخرى

5- اعتماد التقرير

المرفق جيم - قائمة الوثائق

جدول الأعمال المؤقت	COAG/2020/1 Rev.1
برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الأغذية والزراعة ضمن الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة	COAG/2020/2
تنفيذ توصيات الدورة السادسة والعشرين للجنة	COAG/2020/3
برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة	COAG/2020/4
مساهمات قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	COAG/2020/5
منع الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية الشديدة التأثير، وتوقعها والاستجابة لها	COAG/2020/6 Rev.1
اقترح إنشاء لجنة فرعية معنية بالثروة الحيوانية تابعة للجنة الزراعة	COAG/2020/7
مقاومة مضادات الميكروبات في الفترة 2016-2020، واقترح وضع خطة عمل جديدة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2021-2025	COAG/2020/8
آخر المعلومات عن كوفيد-19 وتداعياته على الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية	COAG/2020/9
تفعيل نهج للنظم الغذائية لتسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030	COAG/2020/10
الأساس المنطقي لاستراتيجية جديدة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلامة الأغذية	COAG/2020/11
التحول الزراعي وخطة الأغذية الحضرية	COAG/2020/12
مدونة السلوك الطوعية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية	COAG/2020/13
خطة عمل الشباب في الريف	COAG/2020/14
تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين من الوصول إلى ما هو مناسب من ابتكار ونظم معلومات وخدمات استشارية من أجل نظم أغذية زراعية مستدامة	COAG/2020/15
استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية وخطة العمل ذات الصلة	COAG/2020/16
نحو برنامج عالمي بشأن الزراعة المستدامة في الأراضي الجافة بالتعاون مع الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة في ظل مناخ متغير	COAG/2020/17
تقرير الشراكة العالمية من أجل التربة	COAG/2020/18
عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن المراعي والرعي، واقترح إقامة سنة دولية للمراعي والرعاة	COAG/2020/19

اقترح تخصيص يوم دولي للصحة النباتية	COAG/2020/20
اقترح تخصيص سنة دولية لنخيل التمور	COAG/2020/21
اختصاصات المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية	COAG/2020/22
مشروع الرؤية والاستراتيجية لعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال التغذية	COAG/2020/23
الجدول الزمني المؤقت	COAG/2020/INF/1
القائمة المؤقتة بالوثائق	COAG/2020/INF/2
بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي	COAG/2020/INF/3
دودة الحشد الخريفية: تقييم الأثار وخطة العمل العالمية لمكافحة دودة الحشد الخريفية	COAG/2020/INF/4
الثروة الحيوانية واستخدام الموارد الطبيعية وتغير المناخ والبيئة	COAG/2020/INF/5
آخر المعلومات عن مبادرة النهوض بالزراعة الإيكولوجية	COAG/2020/INF/6
الابتكار من أجل الأغذية والزراعة: الاستراتيجيات والخطط التوجيهية وخطط العمل ومنصات المعرفة	COAG/2020/INF/7
برنامج نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية	COAG/2020/INF/8 Rev.1
استعراض منتصف المدة لعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية	COAG/2020/INF/9
كيف ستؤدي المعارف المتوارثة عن الأجداد إلى تحسين النظم الغذائية: المركز العالمي بشأن النظم الغذائية للشعوب الأصلية	COAG/2020/INF/11
آخر المعلومات عن الاحتفاء بالسنة الدولية للصحة النباتية	COAG/2020/INF/12
ورقة موقف بشأن إصلاح النظم الإيكولوجية للإنتاج، في سياق عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية 2021-2030	COAG/2020/INF/13
النقاط البارزة بشأن مبادرة العمل يداً بيد ومدى تقدمها	COAG/2020/INF/14
نحو برنامج عالمي للزراعة المستدامة في الأراضي الجافة	COAG/2020/INF/15
آخر المعلومات عن الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة	COAG/2020/INF/16
جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة، شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين	COAG/2020/INF/17

المرفق دال - مشروع قرار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة بشأن استئصال طاعون المجترات الصغيرة بجول عام 2030

إنّ المؤتمر:

إذ يقرّ بأنّ الأغنام والماعز تشكل مصدر الثروة الحيوانية الرئيسي لنحو 300 مليون أسرة ريفية فقيرة في البلدان النامية والناشئة؛ وأنّ النساء والأطفال في معظم هذه البلدان يشاركون بشكل كبير في إنتاج الأغنام والماعز ويحصلون منها على بروتينات حيوانية المصدر بموازاة حصولهم على دخل إضافي بفضل بيع المنتجات الحيوانية؛

وإذ يقرّ بأنّ طاعون المجترات الصغيرة هو مرض فيروسي معدٍ للغاية بالنسبة إلى كلّ من المجترات الصغيرة المحلية والبرية حيث أفاد نحو 70 بلدًا في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط عن وجود هذا المرض فيها، علمًا أنّ هذه البلدان تستحوذ على أكثر من 80 في المائة من المجترات الصغيرة في العالم وعددها 2.5 مليارات؛

ومع مراعاة أنّ (أ) التأثيرات الاقتصادية العالمية السنوية لطاعون المجترات الصغيرة تقدّر بما يتراوح بين 1.4 مليارات و2.1 مليار دولار أمريكي من الخسائر؛ (ب) والمعارف والأدوات العلمية الحالية (اللقاحات والتشخيصات) ملائمة للعرض المنشود منها من أجل استئصال طاعون المجترات الصغيرة من العالم، في حين أنّ هذا المرض لا يزال محصورًا في أجزاء محددة نسبيًا من العالم؛ (ج) وذلك يجعل الإجراءات العالمية أساسية ليس فقط لحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل المتأثرة، بل أيضًا لحماية الصناعات العالمية المتصلة بالأغنام والماعز؛

وإذ يذكر بأنه، انطلاقًا من الدرس المستفاد من النجاح في استئصال الطاعون البقري في سنة 2011، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والشركاء البرنامج العالمي لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة في كوت ديفوار (حيث أُفيد للمرة الأولى عن وجود هذا المرض في عام 1942) مع التطلّع إلى عالم خالٍ من هذا المرض بحلول سنة 2030؛

وإذ يشير إلى الشراكة الاستراتيجية مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان وعددٍ من المؤسسات العالمية والإقليمية الأخرى، إضافة إلى الشركاء في الموارد ومؤسسات البحوث ومنظمات المجتمع المدني، فضلًا عن الدور الخاص الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل نقل التكنولوجيا وإتاحة شبكة المختبرات؛

وإذ يؤكّد على وجود مزيدٍ من الأدلة على إمكانية أن يصيب فيروس طاعون المجترات الصغيرة أنواعًا مختلفة من المجترات الصغيرة البرية، مع ما له من تداعيات كبيرة بالنسبة إلى إمكانية بقاء فيروس طاعون المجترات الصغيرة في المجتمعات التي قد تشكل عائلًا له والخطر الذي قد يشكله هذا الفيروس على صون مجموعات الحياة البرية، بما فيها الأنواع المعرضة للخطر وقدرة النظم الإيكولوجية على الصمود؛

وإذ يلفت عناية الأعضاء في المنظمة إلى أنّ استئصال طاعون المجترات الصغيرة بحلول سنة 2030 سوف يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما الأهداف 1 و2 و3 و5 و8 و12 و15 و17 منها؛

وإذ يؤكّد مجدّدًا دعم مؤتمر المنظمة في دورته التاسعة والثلاثين التي عقدت خلال شهر يونيو/حزيران 2015 للبرنامج العالمي لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة؛

وإذ يشير كذلك إلى مصادقة الجلسة العامة الرابعة والثمانين للجمعية العالمية لمندوبي المنظمة العالمية لصحة الحيوان في مايو/أيار 2016 على القرار رقم 25 الذي يؤيّد البرنامج العالمي لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة؛

إنّ المؤتمر:

- 1- يؤكّد مجدّدًا دعمه لما تقوم به المنظمة حاليًا من عمل في سبيل استئصال طاعون المجترات الصغيرة بحلول سنة 2030، بما في ذلك من خلال شراكتها مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان وبالتعاون الوثيق مع الأعضاء في المنظمة وممثلي المزارعين، ومن بينهم الاتحادات النسائية، والمؤسسات العالمية/الإقليمية ومؤسسات البحوث ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وسواهم من الشركاء؛
- 2- ويطلب من المنظمة العمل مع الشركاء المعنيين لإنشاء حساب أمانة خاص من أجل (أ) تنسيق حملات التلقيح حيثما تدعو الحاجة؛ (ب) وزيادة المراقبة وتعزيز تحليل البيانات؛ (ج) وتيسير البحث والابتكار؛
- 3- ويشجّع المنظمة، بالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان والشركاء الآخرين، على إرساء آلية لضمان التنسيق العالمي الواسع النطاق من أجل تنفيذ البرنامج العالمي لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة؛
- 4- ويحثّ الشركاء في الموارد والمجتمع المعني بالتنمية بشكل عام على أن تتضافر جهودها مع جهود البلدان المتأثرة بطاعون المجترات الصغيرة أو المعرضة لخطر من أجل سدّ الفجوة الحرجة في التمويل بما يمكن من تنفيذ البرنامج والتوصل في نهاية المطاف إلى بناء عالم خالٍ من طاعون المجترات الصغيرة بحلول سنة 2030.

المرفق هاء - اختصاصات اللجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية التابعة للجنة الزراعة

توفر اللجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية (اللجنة الفرعية) منتدى للتشاور والنقاش في سائر المسائل المتصلة بموضوع الثروة الحيوانية وتقدم المشورة إلى لجنة الزراعة (اللجنة) بشأن المسائل الفنية والسياساتية المتصلة بالثروة الحيوانية والعمل الذي يتعين أن تقوم به المنظمة في هذا المجال. ويقصد "بالثروة الحيوانية" جميع الحيوانات البرية المستخدمة في الأغذية والزراعة.

وتضطلع اللجنة الفرعية بالمهام التالية على وجه الخصوص:

- (1) تحديد الاتجاهات والمسائل الرئيسية في قطاع الثروة الحيوانية العالمي ومناقشتها، وتقديم المشورة والتوصيات إلى لجنة الزراعة بشأن هذه الأمور؛
- (2) وتقديم المشورة حول التحضيرات لعمليات الاستعراض الفنية والمسائل والاتجاهات الهامة على المستوى الدولي؛
- (3) وتقديم المشورة بشأن الصلة بالأجهزة والمنظمات المعنية الأخرى بهدف تعزيز تنسيق السياسات العامة والإجراءات وإقرارها، حسب الاقتضاء؛
- (4) وتقديم المشورة حول آليات إعداد وتيسير وتنفيذ برامج العمل، إضافة إلى المساهمة المتوخاة من الشركاء؛
- (5) وتقديم المشورة حول سبل توطيد التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ الممارسات الجيدة والتوجيهات دعماً للتنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية؛
- (6) والتعاون مع الشراكات القائمة وإنشاء قنوات اتصال مع العديد من أصحاب المصلحة، بحسب توجيهات اللجنة؛
- (7) ورصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل لجنة الزراعة بشأن المسائل المتعلقة بالثروة الحيوانية، بالإضافة إلى أيّ مسائل أخرى قد تحيلها إليها لجنة الزراعة؛
- (8) وإعداد برنامج عمل متعدد السنوات لعملها لكي تنظر فيه اللجنة وتوافق عليه؛
- (9) ورفع تقارير إلى لجنة الزراعة بشأن أنشطتها.

ولكي تقوم اللجنة الفرعية بتأدية هذه الولاية، ستُسند اللجنة مهام محددة إلى اللجنة الفرعية.

اللائحة الداخلية للجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية التابعة للجنة الزراعة

المادة 1 - العضوية

ستكون اللجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية (اللجنة الفرعية) مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في لجنة الزراعة (اللجنة). ولن يتجاوز عدد أعضاء اللجنة الفرعية خمسة أعضاء من كلٍّ من الأقاليم التالية: أفريقيا، وأوروبا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى، وأمريكا الشمالية، وجنوب غرب المحيط الهادئ.

المادة 2 - الرئيس ونواب الرئيس

تنتخب اللجنة الفرعية، من بين ممثلي أعضائها، رئيسًا وستة نواب للرئيس (المكتب)، كلٌّ منهم من إحدى الأقاليم الجغرافية التالية: أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى، وأمريكا الشمالية، وجنوب غرب المحيط الهادئ. وتراعي اللجنة الفرعية مبدأ التناوب عند انتخاب الرئيس. ويظل الرئيس ونواب الرئيس في مناصبهم حتى الدورة التالية للجنة الفرعية، ويجوز انتخابهم لولاية واحدة إضافية لا غير.

يتأسس الرئيس أو نائب الرئيس في حال غياب الرئيس اجتماعات اللجنة الفرعية ويمارس الوظائف الأخرى التي قد تكون ضرورية لتسهيل عملها.

المادة 3 - الدورات

تقرر اللجنة موعد انعقاد دورات اللجنة الفرعية ومدتها، عند الاقتضاء. وفي مطلق الأحوال، لن تعقد اللجنة الفرعية أكثر من دورة واحدة لها كل سنتين. وتُعقد الدورة في موعد يمكن اللجنة من أخذ تقرير اللجنة الفرعية في الاعتبار.

المادة 4 - المراقبون

تسري صفة مراقب في اللجنة مع إجراء ما يلزم من تعديلات على اللجنة الفرعية.

المادة 5 - اللائحة الداخلية للجنة

تسري أحكام اللائحة الداخلية للجنة، مع إجراء ما يلزم من تعديلات، على جميع المسائل التي لا تناولها على وجه التحديد هذه اللائحة الداخلية للجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية.

المرفق واو - قرار بشأن التبادل الدولي لعينات التربة لأغراض البحث في إطار الشبكة المخبرية العالمية للتربة

إن الاجتماع السابع للجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة،

إذ يذكّر بأهمية موارد التربة من حيث توفير خدمات النظام الإيكولوجي الضرورية للحياة على الأرض ورفاه الإنسان،
وإذ سلّط الضوء على أن القرارات القائمة على الأدلة التي تُتخذ باستخدام بيانات ومعلومات منسقة وموثوقة هي قرارات حاسمة لتحقيق الإدارة المستدامة للتربة والأمن الغذائي والتغذية، وهي من الأهداف الرئيسية لولاية منظمة الأغذية والزراعة،

وإذ يشدّد على ضرورة تنسيق الإجراءات من أجل مواءمة وتوحيد البيانات التحليلية للتربة ومنهجيات تحليل التربة على الصعيد العالمي،

وإذ يعترف بما تنطوي عليه الشبكة المخبرية العالمية للتربة من إمكانات تتجاوز حدود المختبرات، مع تقديم البيانات التي تولدها أساليب وإجراءات مختبرات التربة المتسقة لمساعدة البلدان على (1) تحسين أو إنشاء نظم رصد وطنية؛ (2) وتحسين أو إنشاء نظم وطنية للمعلومات المتعلقة بالتربة يمكن أن تغذي النظام العالمي للمعلومات المتعلقة بالتربة المزمع إنجازه؛ (3) والإبلاغ عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والبرامج الدولية الأخرى؛ (4) ودعم صنع القرار على الصعيد الميداني وعلى صعيد السياسات؛ (5) والمساهمة في وضع معايير ومؤشرات دولية؛ (6) وتقييم ورصد الأراضي المتدهورة و/أو الأراضي المتأثرة بتغير المناخ وغير ذلك من التهديدات، على النحو المحدد في تقرير حالة موارد التربة في العالم؛ (7) وتفسير موارد التربة بغية استخدامها وإدارتها على أفضل وجه؛ (8) وتحسين الصلة بين الخصائص الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية للتربة؛ (9) والمساهمة في تصنيف التربة ووصفها وتحسينها؛ (10) ومساعدة الشركات على تصنيع معدات المختبرات لتحسين منتجاتها؛ (11) وتوسيع فرص التعاون التقني والعلمي؛ (12) وتعزيز قدرة خدمات الإرشاد؛ (13) وتحديد الاحتياجات في مجال البحوث؛ (14) وزيادة الاستثمارات في البحوث،

واعتراً منه بالمشاركة الكبيرة والمتنامية للمختبرات في الشبكة المخبرية العالمية للتربة، والإنجازات العديدة التي حققتها الشبكة منذ إنشائها في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وخطة عملها المحددة جيّداً والحافلة بالتحديات،

وإذ يذكّر بالصعوبات التي واجهتها الشبكة المخبرية العالمية للتربة من أجل تبادل عينات التربة لإجراء المقارنات بين المختبرات في أمريكا اللاتينية وآسيا،

وإذ يعتبر أن الشبكة المخبرية العالمية للتربة توفرّ للمختبرات التي تشارك في المقارنات بين المختبرات عينات التربة النباتية المأمونة وخطوطاً توجيهية مفصلة عن كيفية التعامل مع عينات التربة، مما يقلّل إلى أدنى حدٍّ من خطر أي نوع من التلوث،
وإذ يأخذ علماً بضرورة أن يكون لدى الشبكة المخبرية العالمية للتربة إجراء مبسط للتبادل الدولي لعينات التربة لأغراض البحث،
يرحب باقتراح أمانة الشراكة العالمية من أجل التربة ومختبرات الشبكة المخبرية العالمية للتربة في ما يخص الطلب إلى أعضاء منظمة الأغذية والزراعة خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة الزراعة استحداث هذا الإجراء.

الاجتماع السابع للجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة

5 يونيو/حزيران 2019 (الوثيقة 21 GSPPA: VII/2019/4)

المرفق زاي - مشروع قرار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة بشأن اقتراح تخصيص سنة دولية للمراعي والرعاة

إنّ المؤتمر

إذ يسلم بأن الرعي هو مصدر كسب عيش ديناميكي وتحويلي ويرتبط بتنوع النظم الإيكولوجية والثقافات والهويات والمعارف التقليدية والخبرات التاريخية القائمة على التعايش مع الطبيعة؛

وإذ يؤكد من جديد أن المراعي السليمة تكتسي بأهمية حيوية للمساهمة في النمو الاقتصادي وسبل العيش القادرة على الصمود والتنمية المستدامة للرعي؛

وإذ يدرك أن عددًا كبيرًا من الرعاة في العالم يعيشون في المراعي وأن الرعي يمارس على الصعيد العالمي بأشكال كثيرة مختلفة؛

وإذ يلاحظ أن أكثر من نصف مساحة الأراضي على وجه الأرض يصنف على أنه مراعي وأن هذه المناطق تعاني من التصحر الشديد، بما في ذلك في البلدان ذات مساحة كبيرة من الأراضي الجافة؛

وإذ يذكّر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعلن إقامة عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعلن إقامة عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظام الإيكولوجي والحاجة إلى دعم الرعاة والإدارة المستدامة للمراعي؛

وإذ يعترف بضرورة تكثيف وتيرة الجهود المبذولة بغرض تحقيق استدامة المراعي والرعي بغية إحداث تأثير ملحوظ في أعمال أهداف التنمية المستدامة؛

وإذ يقرّ بأن المراعي والرعي قد عانت من "إهمال طفيف" في العديد من البلدان وهي تواجه حاليًا تحديات ملحة ومختلفة في مختلف أنحاء العالم؛

وإذ يذكر بضرورة تأمين الحماية القانونية للموارد الطبيعية من أجل إدارة مناطق الرعي والحياة البرية ومصادر المياه وحركة الماشية والمخاطر والقدرة على الصمود، ولتمكين الرعاة والهيئات العامة ذات الصلة من التخطيط لاستخدام الأراضي وإدارة النظم الإيكولوجية؛

وإذ يشدد أيضًا على أن سلاسل القيمة الرعوية المطوّرة على نحو جيّد والعادلة يمكن أن توفر فرصًا اقتصاديةً منصفةً وأن تضع حدًا للفقر المدقع لدى مختلف المجموعات؛

وإذ يسلم بأن منظمة الأغذية والزراعة قد سعت منذ وقت طويل إلى دعم استدامة المراعي والرعاة من خلال مُنْج ومجالات مواضيعية مختلفة؛

وإذ يعترف بالمساهمات الكبيرة التي تقدمها الأوساط العلمية والمنظمات غير الحكومية واتحادات الرعاة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني؛ بما في ذلك النهج الابتكارية لتحقيق الاستدامة؛

وإذ يعترف كذلك بأهمية استدامة المراعي والرعي بالنسبة إلى عدة برامج فرعية ومجالات مواضيعية للأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ويعترف بجهودها التعاونية مع الشركاء الحكوميين الدوليين والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

وإذ يشدد على أن تكاليف إحياء السنة الدولية للمراعي والرعاة ومشاركة منظمة الأغذية والزراعة ستموّل من موارد من خارج الميزانية سيتم تحديدها لاحقاً؛

وإذ يلاحظ أن الدول الأعضاء قد قامت بعملٍ كبيرٍ في مجال المراعي والرعي؛

وإذ يحثّ الدول الأعضاء على مواصلة بناء قدرات قطاع الثروة الحيوانية الرعوية ومواصلة أو زيادة الاستثمارات المسؤولة في هذا القطاع، بما في ذلك ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، وتحسين و/أو إصلاح النظم الإيكولوجية، وتيسير الوصول إلى الأسواق، وتعزيز سلامة الثروة الحيوانية وتربيتها، وتعزيز خدمات الإرشاد في مجال الثروة الحيوانية، من أجل تحسين الإنتاجية، والإسهام في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيزه؛

يطلب إلى المدير العام إحالة هذا القرار إلى أمين عام الأمم المتحدة لكي تنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة وتعلن سنة 2026 السنة الدولية للمراعي والرعاة.

المرفق حاء - مشروع قرار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة بشأن اقتراح تخصيص يوم دولي للصحة النباتية

إنّ المؤتمر

إذ يشير إلى تأييد الدورة الثانية عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية لإعلان يوم دولي للصحة النباتية كأحد المخرجات الرئيسية للسنة الدولية للصحة النباتية، كما أيدته أيضاً اللجنة التوجيهية الدولية للسنة الدولية للصحة النباتية؛

وإذ يشير إلى أن النباتات تمثل أساس كل أشكال الحياة على الأرض، ووظائف النظم الإيكولوجية، والأمن الغذائي والتغذية؛

وإذ يقرّ بأن الصحة النباتية أساسية للتكثيف المستدامة للزراعة من أجل إطعام العدد المتزايد لسكان العالم؛

وإذ يقرّ بأن النباتات تمثل 80 في المئة من أتماطنا الغذائية؛

وإذ يؤكد بأن الصحة النباتية أمر حاسم للتصدي للضغوط الناجمة عن النمو السكاني، وأن الاعتراف والدعوة والدعم للترويج للصحة النباتية مسائل ذات أهمية حاسمة إذا ما أراد المجتمع الدولي ضمان الموارد النباتية لعالم ينعم بالأمن الغذائي استناداً إلى نظم إيكولوجية مستقرة ومستدامة؛

وإذ يقرّ بأن الحفاظ على الصحة النباتية يساهم في حماية البيئة والغابات والتنوع البيولوجي من الآفات والأمراض النباتية، ويدعم الجهود المبذولة للحدّ من الجوع وسوء التغذية والفقر؛

وإذ يذكّر بالحاجة الملحة إلى التوعية وتشجيع وتيسير عملية اتخاذ إجراءات تكفل الإدارة المستدامة للصحة النباتية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بحلول عام 2030؛

وإذ يضع ثقته في أن هذا النوع من المبادرات من شأنه أن يشكل منصة ويشجع اتخاذ وتنفيذ إجراءات للترويج للأنشطة الداعمة لصون الموارد النباتية العالمية واستدامتها، وأن يرفع كذلك مستوى الوعي بأهمية الصحة النباتية في معالجة القضايا ذات الاهتمام العالمي، بما في ذلك الجوع والفقر والتحديات التي تواجه البيئة؛

وإذ يؤكد الحاجة الماسة والمستمرة إلى توعية الرأي العام بأهمية الصحة النباتية بالنسبة للأمن الغذائي والحق في الغذاء ووظائف النظم الإيكولوجية؛

وإذ يقرّ بالأهمية الحاسمة للنباتات الصحية في التنمية الزراعية والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي والتغذية، ودعوة اللجنة إلى تعاون دولي قوي، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والمواءمة ووضع المعايير؛

وإذ يشدد على أن التكاليف الإضافية للأنشطة الناشئة عن تنفيذ اليوم الدولي للصحة النباتية سيتم الوفاء بها من المساهمات الطوعية، بما في ذلك من القطاع الخاص؛

يطلب إلى المدير العام إحالة هذا القرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلان 12 مايو/أيار اليوم الدولي للصحة النباتية.

المرفق طاء - مشروع قرار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة بشأن اقتراح تخصيص سنة دولية لنخيل التمور

إنّ المؤتمر،

إذ يضع في اعتباره الحاجة الملحة إلى رفع مستوى الوعي بالمنافع الاقتصادية للتمور المنتجة على نحو مستدام؛

وإذ يقرّ بالمساهمة المهمة للتمور في التكيف مع تغير المناخ؛

وإذ يشير إلى أهمية الممارسات الزراعية والإنتاجية المستدامة بالنسبة إلى سبل عيش ملايين الأسر الزراعية الريفية والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومناطق أخرى من العالم؛

وإذ يدرك المساهمة التاريخية للتمور في توفير الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش والمداخيل للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة؛

وإذ يبدي قلقه إزاء الحاجة الراهنة إلى تحفيز إقرار الأسواق بمنافع التمور وتشجيع سلاسل القيمة الكفؤة التي تعتمد المكننة المبتكرة والرقمنة وخدمات ما بعد الحصاد؛

وإذ يقرّ بالتنوع الوراثي الواسع للتمور وقدرتها على التكيف مع مجموعة واسعة من بيئات الإنتاج وطلبات السوق؛

وإذ يقرّ بأن نخيل التمور يمثل مصدرًا هامًا للدخل وبالخاصة إلى تمكين الشباب والنساء عن طريق التعليم، من أجل ضمان جودة الأنماط الغذائية للأسر وتطوير نظام الأعمال التجارية الزراعية الذي يشمل مشتقات هذا المحصول؛

وإذ يقرّ بأنه من شأن تخصيص المجتمع الدولي لسنة دولية لنخيل التمور أن يساهم إلى حد كبير في رفع مستوى الوعي بمدى ملاءمة الزراعة المستدامة لنخيل التمور في ظل ظروف مناخية غير ملائمة، بموازاة لفت عناية السياسات إلى تحسين كفاءة سلاسل القيمة؛

وإذ يشدّد على أن تكاليف تنفيذ السنة الدولية ومشاركة منظمة الأغذية والزراعة ستُغطّى بموارد من خارج الميزانية تُحدّد لاحقًا؛

يطلب من المدير العام إحالة هذا القرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي تنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة وتعلن سنة 2027 السنة الدولية لنخيل التمور.